

بيان

مجلس التنسيق القطاعي لكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان

بدعوة من المكتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم العالي، عقد مجلس التنسيق القطاعي لكليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، اجتماعاً يوم الجمعة 22 يونيو 2018، لتدارس المشاكل التي تعيشها كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وكذا المراكز الاستشفائية الجامعية، والتي تؤثر سلباً على جودة التكوينات الطبية، وعلى مردودية المراكز الجامعية، في وقت كان الجميع يتطلع إلى آفاق جديدة من العمل المشترك القادر على بعث الأمل في هذه المؤسسات من أجل تجاوز العقبات والحفاظ على سموها في ضوء منافسة القطاع الخاص سواء على مستوى كليات الطب أو المراكز الاستشفائية.

وقد وقف المجلس على جملة المشاكل العالقة وعلى الخصوص ما تعلق بـ:

- فتح المناصب المالية للأساتذة المساعدين والترخيص باجتياز المباريات رغم الاتفاق المبرم مع الوزيرين في هذا الشأن؛
- عدم إيجاد حلول عملية وواقعية لظروف التكوين بكل من طنجة وأكادير المقبلتين بعد أسابيع على بداية التدريبات السريرية بالنسبة للطلبة : خصوصاً تأخر مراسيم خلق المراكز الاستشفائية وكذا تنظيم مباريات الداخلية والإقامة؛
- عدم الإسراع في إخراج المرسوم المتعلق بممارسة الأساتذة في إطار TPA إلى حيز الوجود؛
- عدم احترام خريطة العلاجات الجهوية (SROS) وتأثيراتها السلبية على سير المراكز الجامعية؛
- إعادة النظر في طريقة تدبير منظومة إصلاح الدراسات الطبية؛
- عدم إدراج مجموعة من النقاط للتوافق بشأنها (المراسيم التطبيقية المتعلقة بالمراكز الاستشفائية الجامعية، إعادة النظر في تعويضات الحراسة، الأجرة التكميلية وكذا منحة المردودية، توفير موارد بشرية قارة بالنسبة للمراكز الجامعية: أطباء متخصصين، ممرضين، ... وكذا الرفع من ميزانيات المراكز الجامعية لمواجهة المد المتنامي من مرضى الراميد).

كما سجل المجلس، بأسف عميق استغرابه لتعطل أعمال اللجنة الثلاثية التي لم تجتمع منذ ما يزيد عن شهرين رغم استعجالية الملفات، واتفاق جميع الأطراف على تفعيلها من أجل إيجاد حلول عاجلة للوضعية الصعبة الحالية.

وبعد نقاش جاد ومسؤول، فإن مجلس التنسيق القطاعي يعلن عن تسطير معركة نضالية تصاعدية تبتدأ بخوض **إضراب إنذاري يوم الأربعاء 4 يوليوز 2018**، يشمل جميع الأنشطة الاستشفائية والبيداغوجية بكل كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان وكذا المراكز الاستشفائية الجامعية، مع استثناء أقسام الإنعاش والمستعجلات.

كما تقرر الحفاظ على دورة مجلس التنسيق مفتوحة لاتخاذ القرارات اللازمة.

ويحمل الوزارتين مسؤولية تفاقم الأوضاع وتأثيرها على منظومتي التكوين والعلاج.

المكتب الوطني

